سلسلة غير دورية تُعالج قضايا وإشكاليات راهنة

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

إستراتيجية الأمن القومي لإدارة دونالد ترامب 2017

مراجعة تحليلية

إعداد:

د. حسام مطر

صادر عن:

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر:

كانون الثاني 2018

الموافق جمادي[1] 1439

العدد: الثاني عشر

الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمركز

المقدمة

أصدرت الإدارة الأميركية في 18 كانون الأول 2017 الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأميركي[1] . وقد دأبت الإدارات المتعاقبة للولايات المتحدة الأميركية منذ عهد إدارة الرئيس ريغان على إصدار تقرير إلى الكونغرس حول استراتيجية الأمن القومي. وتُعد الأجهزة التنفيذية في الإدارة الأميركية هذه الاستراتيجية ويجري تقديمها للكونغرس. وقد نص قانون "غولدووتر نيكولاس" الصادر في 4 كانون الأول 1986 على وجوب تقديم هذه الاستراتيجية للكونغرس وذلك في إطار تطوير وزارة الدفاع الأميركية.

يراد من إستراتيجية الأمن القومي أن تكشف رؤى وتفكير الإدارة حول ماهية المصالح القومية، والتهديدات التي تواجهها، والوسائل التي ستستخدم لحماية وتحفيز هذه المصالح، وكيفية تطبيق هذه الوسائل بطريقة كفؤة. وتساهم الإستراتيجية في ايصال رؤى الأجهزة التنفيذية إلى الكونغرس بما يساعد الإدارة لاحقاً في طلب توفير موارد، واعداد الموازنة العامة، وايصال رؤى الأجهزة التنفيذية إلى الحكومات حول العالم، وتعزيز الإجماع الداخلي حول قضايا السياسة الخارجية لتصبح أكثر انسجاماً.

[1] يمكن الحصول على النص الكامل بالإنكليزية عبر اللينك الآتي:
pdf.0905-2017-18-NSS-Final-12/12/https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017

Tel: 01/836610 - 03/ 833438
Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net Fax: 01/836611
P.O. Box: 24/47Beirut-Lebanon

فالاستراتيجية إذاً لا تمثل فقط رؤية الرئيس بل تعكس تسوية بين الاتجاهات المختلفة داخل الإدارة[2]. وحين تكون الفجوة بين الرئيس والتنفيذيين كبيرة، كما في الحالة الراهنة، تصبح ملاحظة التناقضات داخل الوثيقة أمراً يسيراً برغم الجهود البلاغية لاخفائها[3]. هذه "المساومة" تفسّر لماذا، كما لاحظ المسؤول السابق في مجلس الأمن القومي الأميركي ستيف سايمن، لا تعكس وثيقة الأمن القومي تصريحات ترامب السابقة في عدد من القضايا، مثل الملف النووي والصاروخي الإيراني؛ فرغم أن الوثيقة تقدّم مقاربة سلبية تجاه إيران فإنها لم تطرح موضوع الانسحاب من الاتفاق النووي معها، كما لم تطرح موقف ترامب من الأمم المتحدة رغم أنه هددها مراراً وتكراراً[4].

تقع الإستراتيجية في 56 صفحة، وتُعّد الأطول إذ تزيد عن استراتيجية أوباما بـ 15 صفحة. كما أنها المرة الأولى التي تنشر فيها الإدارة الأميركية استراتيجية الأمن القومي في السنة الأولى من الولاية الرئاسية. ويعود ذلك على ما يبدو لاظهار التماسك داخل الإدارة الأميركية وامتصاص الهجمات التي تتعرض لها حول كونها إدارة فوضوية ومربكة ومنقسمة، وأيضاً لتسكين التوترات والخلافات بين البيت الأبيض ومؤسسات الأمن القومي من خلال بناء أرضية لتوافق أوسع حول القضايا الدولية. وقد وصفتها صحيفة "الغاردين" بأنها مجرد "غطاء خادع" لتأمين المصداقية صاغه من تبقّى من الراشدين في إدارة ترامب الخطيرة وهي محاولة لتحديد إطار عمل لصنع السياسات.

---

[2] **يُشير أسعد أبو خليل إلى أن دور الرئيس الأميركي في صياغة تقرير الاستراتيجيّة دورٌ صغيرٌ جداً، حتى في وجود رئيس منخرط كليّاً في صنع السياسة الخارجيّة لإدارته، مثل باراك أوباما. إن وضع تقرير الاستراتيجيّة هو من نطاق عمل مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض، وبالتشاور العام مع الرئيس. كوندااليزا رايس هي التي صاغت استراتيجية عام ٢٠٠٢، والجنرال ماكمستر هو الذي صاغ الاستراتيجيّة الجديدة التي صدرت قبل أيّام. لكن الصياغة تستوحي من أفكار ومن خطب الرئيس كي تكتسي كل استراتيجيّة بصماتِ الرئيس الجديد والرئيس لا يستوحي سياساته من الاستراتيجيّة بقدر ما تستوحي الاستراتيجيّة من سياساته، وهو لن يعود إليها لكن المتخصّصين يقارنون بين مجرى السياسات وبين بنود الاستراتيجيّة لتبيّن التفاوت بينها، أو لملاحظة المدى الذي تلتزم به الإدارة ببنود الاستراتيجية .**

راجع: أسعد أبو خليل، استراتيجية ترامب للأمن القومي: أميركا ضد العالم، الأخبار، العدد 3346، 6 كانون الثاني 2018.

[3] **على سبيل المثال يلاحظ توماس رايت وجود اختلاف مذهل في المضمون والنغمة بين رسالة الرئيس الافتتاحية في بداية الوثيقة وباقي الاستراتيجية، مثل كثرة المديح الذاتي وغياب أي ذكر للصين وروسيا في افتتاحية الرئيس. راجع تعليق رايت في: بروكينغز، خبراء بروكينغز عن إستراتيجية ترامب للأمن القومي، 21 كانون الأول 2017.**

[4] **الجزيرة نت، استراتيجية ترمب الأمنية...خطة ثورية أو كلام مكرر، تقرير حلقة برنامج "من واشنطن"، 23 كانون الأول 2017.**

اشتملت الاستراتيجية على خطاب افتتاحي للرئيس ترامب ومقدمة وأربعة عناوين أساسية تختصر المصالح القومية الأميركية الحيوية التي يجب حمايتها، كما تتضمن فصلاً حول الرؤية والأهداف الأميركية لكل منطقة إقليمية في العالم. والعناوين الأساسية هي:

- حماية الوطن والشعب الأميركي وطريقة الحياة الأميركية.
- تعزيز الازدهار الأميركي.
- حفظ السلام من خلال القوة.
- تعزيز النفوذ الأميركي في العالم.

فيما يلي نقدّم عرضاً لهذه الاستراتيجية ونحاول التعرف إلى اتجاهاتها الأساسية ودلالات مضامينها. وقد اخترنا أن نعتمد تقسيماً موضوعياً قوامه تسليط الضوء على أبرز الموضوعات التي وردت في الإستراتيجية. ونشير ختاماً إلى تراجع التعامل الجدي في الولايات المتحدة مع استراتيجيات الأمن القومي، إذ إنها بدأت تظهر كتمرين خطابي ومجرد واجب قانوني يجب اعداده وصياغة لأفكار عامة يجري تقديمها للجمهور ثم تعود وتضيع تحت وطأة الخلافات الداخلية والتحولات الدولية[5]. ويعلق ريتشارد هاس على هذه الإستراتيجيات بالقول: بحسب تجربتي فإن إستراتيجية الأمن القومي لديها مدة صلاحية قصيرة. ويشير ميكا زينكو الكاتب في مجلة فورين بوليسي أن إستراتيجيات الأمن القومي إما يتم نسيانها بسرعة أو يتم تنفيذها بشكل لا معنى له[6].

[5] أنظر مثلاً:

Rebecca Friedman Lissner, **The National Security Strategy Is Not a Strategy**, **Foreign Affairs**, **December 21**, **2017**.

[6] **الجزيرة نت، إستراتيجية ترمب الأمنية.. مطامح التفرد بمواجهة مخاطر التبدد، 19 كانون الأول 2017.**

أولاً: موجز في الركائز الأربع[7]

من أجل التصدي للتحديات الناتجة عن ظهور "عالم تنافسي" تنطلق الإستراتيجية الجديدة مما تسمّيه "الواقعية المبدئية"، وتسترشد بالمصالح القومية الأميركية، وتتطلب "دمج كل عناصر القوة القومية والمنافسة بكل وسيلة متاحة لنا". وتحدد الإستراتيجية أربع ركائز لتحقيق ذلك، هي:

1. حماية الوطن والشعب الأميركي وطريقة الحياة الأميركية

ويتم ذلك من خلال:

- تعزيز أمن الحدود الأميركية، بما في ذلك بناء جدار على الحدود الجنوبية مع المكسيك لمنع تسلل المهاجرين غير الشرعيين، أو "إرهابيين" محتملين، وإعادة النظر في قوانين الهجرة وما فيها من ثغرات.
- الاستمرار في مواجهة "الجهاديين الإرهابيين" وهزيمتهم، هم وأيديولوجيتهم العنيفة، ومنع انتقالها إلى الولايات المتحدة، وانتشارها فيها، خصوصًا عبر الفضاء الإلكتروني.
- تفكيك المنظمات الإجرامية العابرة للقارات، كعصابات المخدرات.
- تعزيز الأمن الإلكتروني الأميركي في ظل الهجمات والقرصنة الإلكترونية المتصاعدة.
- الحد من انتشار الأسلحة الكيماوية والجرثومية والنووية، ومنع وصولها إلى أعداء الولايات المتحدة، وتعزيز الدفاعات الأميركية للتصدي لأي هجوم بأسلحة دمار شامل، بما في ذلك كوريا الشمالية.

---

[7] **وحدة تحليل السياسات، إستراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب: هل تحمل جديداً؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، 27 كانون الأول 2017.**

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Trump_Administration_National_Security_Anything_New.aspx.

كما يمكن مراجعة ملخص للإستراتيجية على موقع السفارة الأميركية في مصر عبر الرابط الآتي:

https://eg.usembassy.gov/ar/apr121817/

2. تعزيز الازدهار الأميركي

بحسب ترامب، تعترف الإستراتيجية لأول مرة بأن "الأمن الاقتصادي هو أمن قومي". ويضيف: "الحيوية الاقتصادية، والنمو، والازدهار الداخلي، هي ضرورات للقوة والتأثير الأميركي الخارجي"، ويتحقق ذلك من خلال:

- تحديث البنية التحتية الأميركية كاملة، من طرق وجسور ومطارات واتصالات وممرات مائية.
- بناء علاقات اقتصادية خارجية عادلة ومتبادلة، ووضع حد للعلاقات التجارية المختلة والمجحفة بحق الولايات المتحدة.
- تعزيز الهيمنة الأميركية في مجال الطاقة، عبر رفع القيود عن استغلال مخزونات الطاقة الأميركية الوفيرة، بما في ذلك الغاز الطبيعي، والفحم، والبترول، والطاقة المتجددة.
- الريادة في البحث العلمي، والتكنولوجيا، والاختراع.

3. حفظ السلام من خلال القوة

يرى ترامب، بحسب خطابه عند إعلان الإستراتيجية، أن "الضعف هو أقصر الطرق لوقوع الصراعات، والقوة التي لا تُضاهى هي أنجع الوسائل للدفاع". ولذلك فإن الإستراتيجية الجديدة تدعو إلى:

- تعزيز القدرات التنافسية الأميركية، في مجال الردع والأسلحة الحديثة، وأسلوب القيادة العسكرية ومقاربة الأخطار.
- تجديد القدرات العسكرية الأميركية، من حيث التسليح والصناعة والعمل الاستخباراتي، وفي مجال الحروب الإلكترونية، فضلًا عن تعزيز السيطرة الأميركية في مجال الفضاء، ووقف أي اقتطاعات في الموازنة العسكرية إذا كانت تؤثر سلباً في ذلك.

- تعزيز القدرات التنافسية الدبلوماسية، وجعل الدبلوماسية الأميركية في خدمة المصالح القومية الأميركية، بما في ذلك المصالح الاقتصادية.

4. تعزيز النفوذ الأميركي في العالم

يشدد ترامب في هذا البند على أن النفوذ الأميركي على الصعيد العالمي مرتبط بقوة أميركا داخلياً. كما أنه يشدد على أن أميركا ستحافظ على تحالفاتها الدولية، شريطة أن يقوم الحلفاء أيضاً بالأدوار المطلوبة منهم، وأن يكون التعاون متبادلاً. وتشير الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة ستدافع عن قيمها من دون محاولة فرضها على أحد.

ثانياً: "أميركا أولاً"

تؤكد الإستراتيجية على شعار ترامب بخصوص "أميركا أولاً"، وهذا هو "الأساس للقيادة الأميركية حول العالم"، ولذا "**تضع إستراتيجية الأمن القومي هذه أميركا أولاً**". ويتكرّس هذا الشعار من خلال قيام "**أميركا آمنة ومزدهرة وحرة في الداخل وأميركا قوية وواثقة ولديها الإرادة للقيادة في الخارج**". تركز الإستراتيجية على إبراز أولوية الداخل والشعب الأميركي بما يعكس نزعة ترامب القومية، ولذا تؤكد الوثيقة أن "**الشعب الأميركي هو مصدر قوة أميركا**". وتقتبس الوثيقة من خطاب لترامب ألقاه في تموز 2017 قال فيه: "سندافع عن بلدنا، ونحمي مجتمعاتنا، ونضع أمن الشعب الأميركي أولاً".

تمجّد مقدمة الوثيقة بالتجربة الأميركية، حيث ترتكز الإستراتيجية على "**إدراك أن المبادىء الأميركية هي قوة دائمة للخير في العالم**". ويعلّق تيد بيكون من معهد بروكينغز على هذه الجملة بالقول إن المبادىء الأميركية هي كذلك "لأنها مبادىء عالمية وليست أميركية فقط، وكلما حشرناها في خطاب "أميركا أولاً"، بالتوازي مع صورة غير شعبية أبداً وسجالية لهذه الإدارة، جعلنا من الأصعب على الإصلاحيين الآخرين أن يعززوا قضيتنا المشتركة في قيام عالم أكثر ديموقراطية وسلماً وأميركا أكثر أمناً"[8]. يختزن تعليق بيكون نقداً لنزعة ترامب الانعزالية، باعتبارها تضعف التأثير الدولي

[8] **معهد بروكينغز، خبراء بروكينغز عن إستراتيجية ترامب للأمن القومي، 21 كانون الأول 2017.**

للولايات المتحدة وتتحلل من مسؤولية قيادة النظام الدولي الليبرالي وبناء شراكات واسعة، وهي أمور كانت تكفل "عالمية" المبادىء الأميركية.

الولايات المتحدة، تكمل الوثيقة، ولدت من الرغبة في الحياة والحرية والسعي للسعادة ومن القناعة بأن أي قوة سياسية عصيّة على المحاسبة إنما تكون شكلاً من الطغيان. فالدولة الأميركية هي دولة دستور وقانون ومؤسسات، ودولة تنوّع واختلافات ولكنها موّحدة بروابط التاريخ والثقافة والمعتقدات والمبادىء التي تعرّف من نكون، وهي دولة تحترم كرامة وحقوق مواطنيها، بحسب الوثيقة. والولايات المتحدة هي التي دافعت عن الحرية في العالم حين هزمت الفاشية والإمبريالية في حربين عالميتين، والشيوعية في الحرب الباردة، وأزالت أي شك حول استمرارية وقوة "الديموقراطية الجمهورية"، تقول الوثيقة.

يحاول ترامب في مقدمة الوثيقة أن يقدّم شعار "أميركا اولاً" على أنه بوصلة السياسات الأميركية ومعيار نجاحها؛ أي إن التأثير المباشر لأية سياسة على أمن ورفاهية الشعب الأميركي هو ما يحدد نجاحها. وفي سياق التخفيف من النزعة الانتهازية لترامب، تشير الوثيقة إلى أنها أيضاً تستند إلى "المبادىء الأميركية"، وبالتالي هي "**استراتيجية الواقعية المبدئية التي تسترشد بالنتائج وليس الإيديولوجيا**". وكما يشير خليل زاد، فإن هذا السجال حول ما ينبغي أن يوجه السياسة الخارجية الأميركية، هل هي المبادىء أم المصالح، هو "سجال دائم". ففي "مذهب ترامب" انزاح التوازن لصالح المصالح لكن من دون التخلي عن القيم بل الالتزام بها بحكمة أكبر، وهذا هو معنى "الواقعية المبدئية"[9].

إلا أن النزعة الواقعية طاغية في الوثيقة، رغم محاولات الزج بالقيم والمبادىء في النص. هي واقعية لأنها تقر بمركزية القوة في العلاقات الدولية وتعبّر بوضوح عن المصالح القومية وتشدد على أن الدول السيدة هي الأمل الأفضل للسلام والاستقرار العالمي[10]. تبرز هذه الواقعية في إقرار الوثيقة أنه

[9] **Zalmay Khalilzad, Trump Has Unveiled a Strong National Security Strategy, National Interest, 2017. http://nationalinterest.org/feature/trump-has-unveiled-strong-national-security-strategy-23807.**

[10] **Melvyn P. Leffler, Trump's Delusional National Security Strategy, Foreign Affairs, December 21, 2017.**

بعد خروج أميركا منتصرة كقوة عظمى وحيدة ساد شعور بأن القوة الأميركية ذاتية الاستدامة ولا يمكن تحديها، وبدأت أميركا "تنحرف" عن مسارها واختبرت "**أزمة ثقة**" وخسرت ميزاتها في قضايا مفتاحية. فيما "**طبّق الآخرون خططاً بعيدة الأمد لتحدي أميركا ودفع أجندات تعارض الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها**". يصف والتر راسل ميد هذه "الواقعية" بالقول: "بتوجيه السياسة الخارجية الأميركية بعيداً عن التوقعات المبالغ بها والأهداف غير الواقعية التي أنتجتها فكرة "نهاية التاريخ"، تؤدي إدارة ترامب خدمة ضرورية جداً... لكن إزالة القديم ليست كافية، ففي النهاية سيتم الحكم على السيد ترامب من خلال قدرته أو فشله في بناء شيء أفضل"[11].

إنطلاقاً من شعار "أميركا أولاً" بررت إدارة ترامب قراراتها في القضايا العالمية مثل الخروج من اتفاقية "نافتا" واتفاقات باريس وتهديد الاتفاق النووي الإيراني الأمر الذي دفع كثيراً من المراقبين إلى القلق من أن الادارة ملتزمة بسياسة قصيرة النظر في فهم المصالح الأميركية من دون أن تدرك أن تحقيق المصالح الأميركية يكون بالمساعدة على تصميم النظام العالمي والتسويات حيث يلزم الأمر. إلا أن بيتر فيفر يلاحظ أن الاستراتيجية أعادت تفسير شعار "أميركا أولا" بطريقة تجعله أقل عُرضة للرفض حيث قدمت تصوراً يقوم على "الواقعية المبدئية"[12]. فهذه "المبدئية"،بحسب فيفر، لطّفت من "أميركا أولاً" ويستدل بما ورد في النص مثل: "**نحن ندرك المزايا التي لا تقدر بثمن التي نحصل عليها بفعل علاقاتنا القوية مع الحلفاء والشركاء**"، وكذلك حين يُشير النص إلى أن "**سياساتنا الخارجية القائمة على "أميركا أولاً" تحتفي بالتأثير الأميركي حول العالم كقوة إيجابية يمكن أن تساعد في وضع شروط السلام والازدهار وفي تنمية مجتمعات ناجحة**".

في الخلاصة، تحاول الإستراتيجية أن "تمشي على الخط ما بين شعار حملة ترامب "أميركا أولاً" والإصرار على أنه لا يرفض العمل مع شركاء أميركا ما داموا يفعلون ذلك وفق ما يعزز المصالح

---

[11] **Elliott Abrams, The Trump National Security Strategy, Council on Foreign Relations, December 26, 2017. https://www.cfr.org/blog/trump-national-security-strategy.**

[12] **Peter Feaver, Five Takeaways from Trump's National Security Strategy, Foreign Policy, December 18, 2017.**

الأميركية"[13]. ويدلّل مصطلح "الواقعيّة المبدئيّة" على ربط رئاسة ترامب وموازنتها بين شعار "أميركا أولاً" (بالتحديد المصالح الاقتصاديّة لأميركا) وبين مصالح الامبراطوريّة التقليديّة، وهي موازنة صعبة، وهي ستؤدّي بترامب إلى أن يخلف وعوده الانتخابيّة. هو لم ينهِ الحرب في أفغانستان، كما أن سلفه لم ينهها. وهو، مثل سلفه، سيشنّ حروباً جديدة، وسيورثها — مثل سلفه — إلى خليفته[14].

ثالثاً: عالم تنافسي

يجد توماس رايت أن هذا هو العنوان المركزي في الوثيقة؛ العالم أصبح أكثر تنافسياً على الصعيد الجيوبولتيكي[15]. "ستستجيب الولايات المتحدة للتنافسات السياسية والاقتصادية والعسكرية المتزايدة التي نواجهها حول العالم"، تقول الوثيقة التي تحدد ثلاثة مصادر لهذه التنافسات هي: القوى المعادية الصاعدة (روسيا والصين) التي تنوي تقويض الأمن والرخاء الأميركي، والأنظمة الديكتاتورية المارقة (كوريا الشمالية وإيران) التي تزعزع الاستقرار الإقليمي وتهدد أميركا وحلفائها، والمجموعات ما فوق الوطنية ذات الطبيعة "الجهادية" أو الإجرامية التي تحاول إيذاء الأميركيين.

تنطلق الوثيقة من هذا التوصيف لتدعو إلى مغادرة السياسة الأميركية الممتدة طوال عقدين ماضيين والتي حاولت الانخراط مع هذه القوى واحتوائها داخل النظام الدولي لتغيير طبيعتها وسلوكها، وهو ما تبين أنه افتراض خاطىء. فالقوى المعادية تستخدم البروباغندا ووسائل أخرى لتوهين الديموقراطية وتعزيز وجهات النظر المعادية للغرب وللقيام بتضليل معلوماتي. فيما يحاول المتطرفون نشر إيديولوجية بربرية ويدعون إلى تدمير الحكومات بالعنف، بحسب ما تحاجج الوثيقة.

من تبعات هذا العالم التنافسي أن الأفضلية العسكرية الأميركية تتراجع أمام هؤلاء الخصوم بسبب امتلاكهم أنظمة صاروخية، وتوظيفهم للتكنولوجيا، وإتقانهم المهارة العملانية للنشاطات ما دون المواجهة العسكرية، بحسب الوثيقة. هذا التراجع والفراغ الأميركي سيملأه اللاعبون السيئون في غير

---

[13] **Mark Landler and David E. Sanger, Trump Delivers a Mixed Message on His National Security Approach. New York Times, December 18. 2017.**

[14] **أبو خليل، مرجع سابق.**

[15] **معهد بروكينغز، مرجع سابق.**

مصلحة الولايات المتحدة، وهو "**درس صعب تعلمناه حين تتخلى أميركا عن دور القيادة**"[16]. وفي محاولة لتلطيف الخطاب بخصوص التنافس الدولي تلفت الوثيقة إلى أن "**المنافسة لا تعني دائماً العداء، ولا تؤدي حتماً إلى الصراع، مع أنه لا ينبغي على أحد أن يشك في التزامنا الدفاع عن مصالحنا... وكما أن أميركا الضعيفة تستجلب التحدي، فالقوة الأميركية والثقة تردعان الحرب وتعززان السلم**".

يلاحظ جيمس جيفري أن الرؤية التنظيمية لـ "إستراتيجية الأمن القومي" الجديدة لا تبدو كنظرة عالمية انعزالية أو دولية، إنما كنظرة عالمية توحي بحقبة "القوى العظمى" في القرن التاسع عشر. فعلى سبيل المثال، تؤكّد هذه الرؤية أن "المنافسة على القوة هي استمرارية أساسية في التاريخ. والفترة الزمنية الحالية ليست مختلفة". فلا يجب تجاهل الدبلوماسية، لكن لا بدّ من إعادة هيكلتها "لخوض المنافسة في البيئة الراهنة واعتناق تفكيرٍ تنافسي".

تُضيف الإستراتيجية نظرةً عالميةً تعود إلى القرن التاسع عشر[17] على سياساتٍ تُشبه كثيراً ما كانت الولايات المتحدة تقوم به منذ عام 1940، إنّما مع التشديد على الكفاءة الاقتصادية والمنافسة والقوة العسكرية الأميركية أكثر من الإدارات السابقة[18]. فالإستراتيجية تتحدث وفق منطق يسبق قيام النظام الدولي المستمر منذ الحرب العالمية الثانية، وتستعيد لغة حقبة صراع القوى الكبرى. إن نغمة "اللعبة الصفرية" في الوثيقة "تثير الرعب"، كما لاحظت الإيكونوميست[19].

بناء عليه، تقدم الوثيقة لهجة تشكيكية بالنظام الدولي الحالي وكفاءته في تأمين مصالح الولايات المتحدة، وهذا أمر مستجد في وثائق الأمن القومي الأميركي. مثلاً، أصدرت إدارة أوباما وثيقتيْن

---

[16] يقول تيد بيكون من بروكينغز إن إدارة ترامب لو تعلمت فعلياً هذا الدرس لما انسحبت من معاهدة الشراكة العابرة للباسيفيك واتفاقية باريس للمناخ، ومجلس حقوق الإنسان، واليونيسكو،،، الخ. فيما تتموضع الصين لتملأ الفراغ من خلال الاستثمارات والمال وروسيا من خلال الطاقة وبيع السلاح.

[17] امتاز القرن التاسع عشر بكونه حقبة صراعات القوى الأوروبية الكبرى في نظام متعدد الأقطاب حيث دخلت تلك القوى في لعبة متواصلة من توازنات القوى التي تسببت في صراعات مدمرة اجتاحت القارة الأوروبية بالتحديد.

[18] جيمس جيفري، استراتيجية ترامب للأمن القومي: أهي عودةٌ إلى القرن التاسع عشر؟ المرصد السياسي 2904، 19 كانون الأول 2017.

[19] **The Economist**, **A Zero-Sum Vision of the World**: **The trouble with Trump's new national security strategy**, **December 19**, **2017**.

حول "إستراتيجية الأمن القومي" في عامي 2010 و2015، لكنّها حافظت على اللهجة التالية في كلتيْهما لوصف المصالح الوطنية الأميركية الأساسية: "نظام دولي قائم على القواعد تقوده الولايات المتحدة الأميركية لتعزيز السلام والأمن والفرص عبر التعاون الوثيق لمواجهة التحديات العالمية". ولا شيء من هذا القبيل في نسخة ترامب. ويقول مسؤولو الإدارة الأميركية إن لهجة "التعاون مع المعاملة بالمثل"، كما وردت في الإستراتيجية الحالية تشير ضمناً إلى الولاء للنظام الدولي، لكنّها ليست مساوية له[20].

إلى ذلك، يلاحظ كارل بيلدت أن الإستراتيجية تقوم على التناقض عند الحديث عن "النظام الدولي"، إذ إنها تجادل بأنه أضر بالولايات المتحدة، ولكنها في الوقت ذاته تتهم روسيا والصين برفض النظام الدولي القائم ومحاولة تخريبه. وهو ما دفع بعض المنتقدين إلى اتهام إدارة ترامب بالانضمام إلى تَيْنِكَ الدولتين في رفض أسس النظام العالمي القائم حالياً[21]. ويشير جيفري إلى أنّ الاستنتاج الأهم الذي يمكن استخلاصه من هذه الإستراتيجية هو أن إدارة ترامب تُعلن موقفها رسميّاً وتؤيّد أمرين متناقضين على ما يبدو وهما: الرؤية المركزية التي تنحرف إلى حدّ كبير عن التركيز على "النظام العالمي" كالإدارات السابقة، ومجموعة القيم والأعمال المألوفة التي لا بد أن تخدم هذا النظام العالَمي. وإذا كانت الإدارة الأميركية تلتزم بهذه الاستراتيجية ككل، فإن مقاربتها ستتماشى مع السياسة التقليدية التي اتُبعت على مدى السنوات السبعين الماضية ولكن من دون أي حجة ملزمة تدفعها إلى القيام بذلك خارج نطاق "المصالح الأميركية"[22].

أي أن الوثيقة ترى أن العالم أصبح تنافسياً بفعل التحولات في موازين القوى، وفي مثل هذا المجال التنافسي يصبح انخراط أميركا في حماية النظام الدولي والالتزام به مشروطاً إلى حد بعيد، وليس مسلماً به سلفاً. فهو انخراط مشروط بتحقيق مصالح الولايات المتحدة المباشرة لا سيما فيما يخص الاقتصاد الأميركي، وليس تعزيز الفكرة الليبرالية حول العالم فقط. تنص الوثيقة أنه: "لقد وقفنا جانباً

---

[20] **جيفري، مرجع سابق.**

[21] **Carl Bildt**, "**Trump's national security strategy ignores the lessons of Europe's bloody history**", **The Washington Post**, **December 22**, **2017**.

[22] **جيفري، مرجع سابق.**

في حين كانت دول أخرى تستغل المؤسسات الدولية التي ساهمنا في بنائها. فقاموا بدعم صناعاتهم ونقلوا التكنولوجيا وشوهوا الأسواق. وهذه الأفعال وغيرها تحدّت الأمن الاقتصادي الأميركي". يستخلص رايت من هذه الجملة أن "الوثيقة لا تؤيد بشكل صريح النظام الدولي كسابقاتها. وهي بدل ذلك تلوم النظام الدولي على بعض مشاكل البلد"[23].

رابعاً: مصادر التهديد

توضح الإستراتيجية أن الولايات المتحدة تواجه ثلاث مجموعات رئيسية من المنافسين: (1) القوتان التعديليتان روسيا والصين، (2) الدولتان المارقتان إيران وكوريا الشمالية، (3) المنظمات التي تشكّل خطراً عابراً للأوطان، لا سيّما الجماعات "الإرهابية الجهادية"، وكلّها "تنافس بنشاط ضد الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا".

الإستراتيجية مفعمة بفكرة واحدة: كان العالم لثلاثة عقود في اجازة من صراعات القوى الكبرى؛ وهي تقترح أن هذه العطلة قد انتهت الآن[24]. "**بعد أن كان تنافس القوى غائباً، كظاهرة في القرن الماضي، عاد هذا التنافس للحضور مجدداً**" تقول الوثيقة. يحاجج خليل زاد أن الإستراتيجية تقدم رؤية واضحة للسياسات الدولية وعن وضعية الولايات المتحدة بالوقت الحالي. فبعد الحرب الباردة كان الهدف اطالة أمد الآحادية ومنع صعود منافسيين دوليين ومنع القوى المعادية من السيطرة على الأقاليم الحرجة. ونتيجة للسياسات الأميركية انزاح توازن القوى في أقاليم أساسية لصالح القوى المعادية[25].

يقوم عماد الإستراتيجية الجديدة على افتراض أن "**السباق نحو القوة ثابت تاريخي لا يتغير**". وتخلص الوثيقة إلى أن المجموعات الثلاث السابقة "**تنافس في الساحات السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما تستخدم التكنولوجيا والمعلومات لتسريع المنافسات بهدف تغيير توازنات القوى الإقليمية لمصلحتها**". إزاء هذه التحديات تؤكد الإستراتيجية أن الولايات المتحدة ستكون لديها الإجابة

---

[23] معهد بروكينغز، مرجع سابق.

[24] **Landler and Sanger**, **op**. **cit**.

[25] **Khalilzad**, **op**. **cit**.

عن "تصاعد المنافسة الدولية سياسيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً"؛ "**فكما أن الضعف الأميركي يأتي بالتحديات، فإن القوة والثقة الأميركيتين تمنعان الحرب وتعززان السلام**".

تلاحظ سيليا بيلي أنه بعكس استراتيجية الأمن القومي الفرنسي، تقدم استراتيجية ترامب علاجاً مختلفاً رغم التوافق على تشخيص وضعية النظام الدولي؛ كلاهما يرى بيئة جيوبولتيكية تنافسية مع تحد قوي من روسيا تحديداً وتهديدات عابرة للحدود. وفيما بدت فرنسا قلقة من مخاطر الغموض الدولي ودور الولايات المتحدة نفسها في إضعاف العمل المتعدد الأطراف، فإن الولايات المتحدة بدت قلقة من تراجع تفوقها العسكري، مع التشديد على عودة صراع القوى الكبرى والحاجة لتقوية القوة الأميركية ووضع مصالح أميركا أولاً[26]. كما تحوي استراتيجية ترامب العديد من الإشارات التي توحي بالعودة لرؤية العالم وفق منظار الحرب الباردة. لقد حاول أوباما تقليص الأسلحة النووية كمفتاح للدفاع الأميركي، أما استراتيجية ترامب فتنادي بأن **الأسلحة النووية هي "أساس استراتجيتنا لحفظ السلام والاستقرار من خلال ردع العدوان ضد الولايات المتحدة"**[27].

فيما يخص روسيا والصين كان لافتاً جمعُ الدولتين في خانة واحدة بينما اعتادت الولايات المتحدة أن تعتمد مقاربة مختلفة تجاه كل منهما بهدف جذب طرف إليها لردع واضعاف الطرف الآخر[28]. تنص الإستراتيجية على الآتي:

---

[26] **معهد بروكينغز، مرجع سابق.**

[27] **Mark Landler, and David E. Sanger, Trump Delivers a Mixed Message on His National Security Approach, New York Times, December 18, 2017.**

[28] **بمقارنة هذه الإستراتيجية مع إستراتيجية الأمن القومي الأخيرة لأوباما عام 2015، يُلاحظ وجود تحول هائل في الخطاب تجاه الصين، حيث ركّزت إستراتيجية أوباما على الجوانب الإيجابية للتعاون مع الصين فيما يخص قضايا المناخ والملاحة والاستقرار في بحر الصين الجنوبي، والترحيب بصعود صين مزدهرة ومسالمة ومستقرة، مع التشديد على ضرورة التزام الصين بالمعايير الدولية في التجارة وحقوق الانسان والأمن العسكري، ومراقبة جهود الصين لتحديث بنيتها العسكرية مع الحرص على عدم حصول سوء في الفهم او الحسابات بما قد يؤدي لمواجهة بين البلدين.**

"تتحدّى كلٌ من الصين وروسيا القوة والتأثير والمصالح الأميركية، في محاولة لتقويض الأمن والرخاء الأميركي. وهما مصممتان على جعل الاقتصاديات أقل حرية وعدالة، وبناء قواهما العسكرية، والتحكم بالمعلومات والبيانات لقمع مجتمعاتهما وزيادة تأثيرهما".

تعكس صياغة التهديدين الروسي والصيني نوعاً من المساومة بين البيت الأبيض ومؤسسة الأمن القومي، حيث يرى ترامب في الصين تحدياً داهماً ولا سيما اقتصادياً، تصر مؤسسة الأمن القومي على تقديم التحدي الروسي باعتباره الأكثر خطورةً. وتشير الاستراتيجية إلى جهود كلتا الدولتين المتزايدة في بناء قوة عسكرية متقدمة وحديثة وتطوير المنظومات النووية ومجالات الحرب السايبيرية وطموحاتهما للتوسع في منطقة المحيط الهادىء (الصين) وفي أوراسيا (روسيا) عبر الأدوات الاقتصادية والتدخل في الشؤون الداخلية وشق صفوف حلفاء الولايات المتحدة.

تعرّض هذا الموقف من روسيا وللصين للنقد الشديد. وبحسب ريان هاس، فإن جمع الصين وروسيا في خانة واحدة غير دقيق ولا يساعد، ولا يخدم المصالح الأميركية لأنه يدفعهما للتقارب، ويزيل ما يفرقهما، وهي مقاربة مناقضة لجهود كيسينجر في سحب الصين بعيداً عن الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة. هذا التفكير يتجاهل التباينات بين الدولتين، وفي حالة الصين يقوي المتشددين تجاه الولايات المتحدة[29].

تركز الاستراتيجية على ما تعتبره استغلالاً للنظام الدولي ومؤسساته من القوى الكبرى المعادية لأميركا لتحسين وضعيتها من دون أن تقدم مقابلاً أو تلتزم بقواعد هذا النظام أو أن تقوم بعمليات إصلاح داخلي. لذا تنص الإستراتيجية على أن:

[29] معهد بروكينغز، مرجع سابق.

"هذه المنافسات تستدعي من الولايات المتحدة أن تعيد التفكير بسياسات العقدين الماضيين، السياسات التي ارتكزت على افتراض أن الانخراط مع الخصوم وإشراكهم في المؤسسات الدولية والتجارة العالمية سيجعلهم لاعبين حميدين وشركاء يستحقون الثقة. لكن تبيّن في الأغلب أن هذه الفرضية كانت خاطئة".

وينتقد ديفيد دولار هذه "المبالغة" في نفي فوائد الانخراط مع الصين ومنها اتفاقية باريس للمناخ والاتفاق النووي الإيراني. صحيح أن الاقتصاد الصيني لا يزال مغلقاً نسبياً وحمائياً إلا أننا يجب معالجة ذلك مع الاستمرار بالتعاون في القضايا العالمية، يقول دولار[30].

إذاً الأصل في العلاقة مع الصين وروسيا هو التنافس وبالتالي ينبغي ردعهما وتجريدهما من إمكانية استخدام النظام الدولي للحصول على امتيازات غير مشروعة من وجهة النظر الأميركية. لذا يرى خليل زاد أن الوثيقة تقدم معادلة معقولة للعلاقات مع القوى الكبرى: الأنشطة التخريبية المضادة، وردع الصراع والتعاون في مجالات المصلحة المشتركة. يمثل هذا الأمر إدراكاً بأن الأهداف والمقاصد لكل من الصين وروسيا هي في تناقض مع المصالح الأميركية، ولكن الإستراتيجية تقر أيضاً بأن من الأفضل تجنّب الصراع وأن مصالح هذه القوى الثلاث تتقاطع في بضع قضايا مهمة[31].

أما كوريا الشمالية وإيران فتصنفهما الإستراتيجية من ضمن "**مجموعة صغيرة من الدول المارقة التي تنتهك كل مبادىء الدول الحرة والمتحضرة**". في حالة إيران تركز الوثيقة على دعمها "للإرهاب" حول العالم، وعلى أنظمتها الصاروخية وبرنامجها النووي، وأما كوريا الشمالية فمنبع الخطر ينبثق من طبيعة نظامها "الديكتاتوري" الذي لا يحترم الكرامة الإنسانية ويطور أنظمته الصاروخية وقدراته النووية. وكلما تجاهلت الولايات المتحدة هذه التهديدات تصبح أكثر خطورة وتتراجع خيارات الدفاع المضادة لها، تشير الوثيقة.

---

[30] معهد بروكينغز، مرجع سابق.

[31] **Khalilzad**, **op**. **cit**.

"**تسعى كوريا الشمالية إلى الحصول على قدرات لقتل ملايين الأميركيين بالأسلحة النووية**". يخلط هذا التصريح، بحسب جانك باك، بين نوايا كوريا الشمالية وقدراتها، إذا إن البرنامج النووي الكوري يهدف للردع والبرستيج الداخلي والدولي ولتنفيذ دبلوماسية قهرية، لذا يتسم هذا التصريح بالغلو[32]. فيما يُلاحظ أن لغة الوثيقة تتسم عموماً بالمبالغة في ذكر التهديدات المباشرة للولايات المتحدة وشعبها.

أما إيران، فتتحدث الوثيقة عنها كلاعب يزعزع الاستقرار الإقليمي ويهدد الولايات المتحدة ويدعو إلى تدميرها ويمارس الوحشية ضد شعبه ويتوعد جيرانه، ويدعم الإرهاب، ويملأ هو والقوى المنافسة لأميركا الفراغ الناجم عن انهيار الدول والصراعات الإقليمية المتمادية. ويبدو أن الوثيقة تجد في النظام الصاروخي الإيراني التهديد الأساسي المباشر للولايات المتحدة، إذ تؤكد على أن واشنطن تشغّل وتطوّر نظاماً صاروخيا دفاعياً موجهاً للحماية من الصواريخ الإيرانية والكورية الشمالية على حد سواء[33].

ينتقد روجر كوهين الإستراتيجية وما تحويه من تناقضات بسبب الصراع بين ترامب الذي يحاول إرضاء قاعدته الانتخابية وبين الأجهزة الحكومية التي تحاول منع وقوع حرب تدميرية. ويبرز التناقض برأي كوهين في جملة مسائل منها مسألة معاداة الصين بالتوازي مع تصاعد التهديد الكوري الشمالي حيث يمكن للعلاقة الإيجابية مع الصين أن تشكّل مدخلاً للتفاوض مع كوريا الشمالية، وكذلك في حالة البرنامج النووي الإيراني حيث تهدد المقاربة العدوانية لترامب الاتفاقية النووية من دون أي بدائل[34].

---

[32] معهد بروكينغز، مرجع سابق.

[33] على الأرجح أن الوثيقة لم تطرق بشكل موسع لموضوع إيران باعتبار أن ترامب أصدر في تشرين الأول 2017 وثيقة خاصة حول إستراتيجية لمواجهة إيان وتكونت من أربعة محاور أساسية، هي:

المحور الأول: العمل مع الحلفاء وتفعيل التحالفات التقليدية والإقليمية لمواجهة النشاط الإيراني في المنطقة وتحييده.

المحور الثاني: محاربة تمويل "الإرهاب" عبر فرض مزيد من العقوبات.

المحور الثالث: معالجة مسألة انتشار الصواريخ الباليستية والأسلحة التي قال إنها "تهدد الجيران والتجارة العالمية وحرية الملاحة".

المحور الرابع: حرمان إيران من أي وسيلة تقودها لامتلاك السلاح النووي.

[34] Roger Cohen, Trump's National Security Strategy Is a Farce. New York Times, December 19, 2017.

في المستوى الثالث، تركز الوثيقة على ما تسمّيه الشبكات الإجرامية العابرة للحدود "والمنظمات الجهادية الإرهابية" التي "تمثل التهديد الإرهابي الأخطر على الأمة". تستمر هذه الجماعات، مثل داعش والقاعدة، في نشر "إيديولوجية بربرية" تدعو إلى التدمير العنفي للحكومات والأبرياء الذين تعتبرهم مرتدين، وتحاول فرض تطبيق الشريعة، وتسعى لمهاجمة الولايات المتحدة ونشر التطرف بين الأميركيين، بحسب الوثيقة. فحتى بعد هزيمة داعش والقاعدة في سوريا والعراق ستستمر هذه الجماعات في تشكيل تهديدات أمنية لا سيما من خلال عودة المقاتلين إلى أوطانهم. "**يستخدم الإرهابيون الجهاديون شبكات واقعية وافتراضية حول العالم لنشر التطرف بين أفراد معزولين، واستغلال الشعوب المهمشة، وإلهام وتوجيه المكائد**".

لذا تدعو الإستراتيجية إلى مواجهة هذه الجماعات "الجهادية" والإجرامية في مصادر نشوئها، وتفكيك شبكاتها قبل وصولها إلى الحدود الأميركية. من ضمن خطوات المواجهة التي تضمنتها الإستراتيجية: فضح أكاذيب وأخطاء هذه الجماعات، ونشر سرديات مضادة، وتعزيز الأصوات ذات المصداقية، ومساعدة الحلفاء لمواجهتها بما يمكّنهم من القيام بذلك مستقبلاً من دون الولايات المتحدة، ومهاجمة ملاذات هذه الجماعات لمنعها من الظهور مجدداً، والتعاون مع الشركات الرقمية الخاصة لمنعها من استغلال هذه المنصات، ومساعدة الدول الهشة لمنع استغلال الفوضى فيها من قبل هذه الجماعات.

في هذا السياق ورد ذكر حزب الله بالتحديد مرة واحدة في الإستراتيجية وذلك من ضمن المجموعات التي تشكّل تهديداً للأراضي الأميركية[35]. "**كما تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها وشركائها لردع وتعطيل المجموعات الإرهابية الأجنبية الأخرى التي تهديد الوطن، بما فيها المجموعات المدعومة من إيران كحزب الله اللبناني**"، كما نصت الوثيقة. وقد ركّزت الإدارة الأميركية في الشهور الأخيرة على استكمال حملة، خفتت بعد عام 2011، على ما تعتبره دوراً لحزب الله في أميركا اللاتينية، الفناء الخلفي للولايات المتحدة، وبنائه شبكات هناك مع منظمات إجرامية وأنظمة معادية لواشنطن بهدف جمع الأموال بطرق غير مشروعة وإقامة بنية أمنية تحتية لاستهداف الداخل الأميركي.

[35] مع الإشارة إلى أن استراتيجية الأمن القومي الأخيرة في عهد أوباما (2015) لم تأت على تسمية الحزب بتاتاً.

وتحرص الإدارة الأميركية على تقديم حزب الله للجمهور الأميركي باعتباره تهديداً مباشراً للأميركيين وليس لمصالحهم في الشرق الأوسط فقط.

في ختام هذا القسم، ينبغي الإشارة إلى تزايد اهتمام الإستراتيجية بالأمن السايبري والمِنصّات الرقمية والبيانات كجزء من مسائل الأمن القومي، حيث إن استخدام الأدوات السايبرية سمح للمنافسين من دول وغير دول بإيذاء الولايات المتحدة في مجالات متعددة، بحسب الإستراتجية. وتعتبر الوثيقة أن الأسلحة السايبرية تمثل تهديداً جديداً لأن في إمكانها أن تضرب "من دون العبور فيزيائياً عبر الحدود"، كما أنها تعني أن "تحقيق الردع اليوم أصبح أكثر تعقيداً بكثير مقارنة بحقبة الحرب الباردة".

يلاحظ خليل زاد أن الإستراتيجية تمنح وزناً ظاهراً للمعلومات والبيانات باعتبارها مجالاً حيوياً جديداً للمنافسة. هذه الأدوات الجديدة يمكن أن تؤثر على المنافسة من خلال الهجوم والدفاع السايبري المنضوي داخل العمليات العسكرية الأوسع. وتشكّل هذه الأدوات بيئة المنافسة الإقتصادية من خلال سرقة الملكية الفكرية وتحسين أداء وإنتاجية وفعالية الشركات. أحدثت هذه الأدوات مخاوف جديدة كلياً مثل تشويه المنافسات السياسية من خلال بث الرسائل عبر وسائل التوصل الإجتماعي على سبيل المثال[36].

خامساً: الاعتراف المشروط بالنظام الاقتصادي الدولي

للدلالة على الأهمية التي أولتها الإستراتيجية للموضوع الاقتصادي يكفي أن نعرف أن مفردة الاقتصاد ذُكرت 151 مرة، بينما ذُكر الارهاب 73، والنووي 54، والتجارة 45، والصين 23، وكوريا 18، وروسيا 17، وأوروبا 14، وإيران 12، وسوريا 7. تقدم الإستراتيجية محور "تعزيز الازدهار الأميركي" بمقولة لترامب تعكس الأولوية التي يوليها للاقتصاد باعتباره الهدف المركزي الذي يُقرر مستقبل هذه الإدارة: "الأمن الإقتصادي هو الأمن القومي". "**إن الاقتصاد القوي والإبداعي يسمح للولايات المتحدة بالمحافظة على قوة عسكرية هي الأعظم في العالم وعلى حماية وطننا**"، تنص الإستراتيجية.

[36] **Khalilzad**, **op**. **cit**.

ينبه زلماي خليل زاد إلى أن الولايات المتحدة لا تستطيع الحفاظ على موقعها القوي في العالم في حال توقف النمو. كما يحذر من أن الولايات المتحدة تواجه تحدياً مالياً يتمثل بدعم البرامج الاجتماعية وفي الوقت نفسه الإنفاق على الأغراض العسكرية والشؤون الدولية، وذلك في ظل ارتفاع الدين العام والعجز في الميزانية. فالولايات المتحدة لن تستطيع تخطي هذا التحدي من دون تحقيق نِسب نمو إقتصادي أعلى، منبهاً إلى أنه في حال بقيت نسبة النمو عند حوالي اثنين بالمئة، فستضطر الولايات المتحدة على الأرجح إلى الاختيار بين برامج الرعاية الاجتماعية في الداخل أو الدور الأميركي البارز في العالم[37].

يشير خطاب الإستراتيجية فيما يخص الاقتصاد إلى أن الولايات المتحدة تتحرك من موقع مأزوم وتريد العودة للريادة، إذ تشير إلى ضرورة "**إعادة بناء القوة الاقتصادية واستعادة الثقة بالنموذج الاقتصادي الأميركي**". ويرى "تارون شابرا" أنه في حين تمثل إعادة صياغة الوثيقة للتحدي الصيني وتركيزها على "العدائية الاقتصادية" تحولاً واضحاً في سياسة السرد، فإن مراجعة توصيات الوثيقة تبدو أيضاً لافتة للنظر حيث تكرر بشكل دائم مصطلحات مثل "دعم" "تطوير" "تحسين" "تعزيز" الواقع القائم[38].

في خطاب إعلان الإستراتيجية قال ترامب أنه "للمرة الأولى، تعترف الاستراتيجية الأميركية بالأمن الاقتصادي كجزء من الأمن القومي". يرفض تارون شابرا هذا الادعاء مذكراً بأن كل إدارة أميركية، أصدرت هكذا استراتيجية، صنّفت الازدهار الاقتصادي كمصلحة أميركية أساسية أو مرتكز لاستراتيجية الأمن القومي. بالنسبة للرئيسين ريغان وبوش الهدف هو "اقتصاد أميركي صحي وصاعد"، والهدف بالنسبة لكلينتون هو "دعم تنشيط الإقتصاد الأميركي"، ولجورج بوش الابن هو "الحرية الاقتصادية"، وللرئيس أوباما هو "اقتصاد أميركي قوي وإبداعي ونام في نظام دولي اقتصادي مفتوح"[39].

[37] **Khalilzad**, **op**. **cit**.

[38] **معهد بروكينغز، مرجع سابق.**

[39] **معهد بروكينغز، مرجع سابق.**

تقدم الاستراتيجية مقاربة نقدية للنظام الاقتصادي الدولي الليبرالي باعتبار أن الدول غير الليبرالية تستغل هذا النظام عبر تقييد حرية الأسواق والتجارة غير العادلة لتحصل على امتيازات غير مشروعة، فيما كان المراد الأميركي أن تساهم بنية الاقتصاد الدولي الليبرالي في بث القيم الليبرالية داخل المنظومة الدولية وإصلاح المؤسسات الاقتصادية والسياسات في الدول حول العالم. وتعتبر الوثيقة أن التجاوزات التجارية من الدول الأخرى لا تهدد الرخاء الأميركي فقط **بل تهدد أيضاً** "**روح الإبداع والابتكار التي هي مفتاح لعظمتنا الوطنية**". لكن، يتساءل معلقون، هل ترامب جاهز لتمويل سياسات تفيد الجامعات، وتجذب مهاجرين بكفاءة عالية، وتعزز مناهج العلوم والرياضيات في المدارس لتعزيز الملكية الفكرية والابتكار؟

"**إن هذا النظام الدولي لا يزال يخدم المصالح الأميركية، لكن يجب إصلاحه ليساعد في رخاء العمال الأميركيين، ويحمي ابتكاراتنا، ويعكس المبادىء التي قام عليها هذا النظام**"، **تنص الوثيقة. ولذا** "**لن تغضّ الولايات المتحدة الطرف بعد الآن عن هذه الانتهاكات، والغش، والعدوانية الاقتصادية**". ونشر موقع "Defense One" تقريراً نبّه فيه إلى أن الرئيسين الأميركيين السابقين، بوش وأوباما، كانا يتحدثان عن مصالح اقتصادية مشتركة وآخذة بالتوسع. أما مقاربة ترامب فهي أضيق وتشير إلى حماية "الازدهار الأميركي" وليس توسيع هذا الازدهار. وأضاف التقرير أن مقاربة ترامب ترى في الاقتصادات الأجنبية خصوماً وليس شركاء، مستشهداً بما قاله "McMaster" عن مواجهة التلاعب بالعملة والتجارة غير العادلة[40].

بناء على هذه المقاربة سبق لترامب أن وقّع على قرار الانسحاب من معاهدة الشراكة العابرة للباسيفيك، وهي خطوة واجهت انتقادات حادة داخل التيار السائد في الولايات المتحدة. يحاجج ريان هاس بأن أفعل طريقتين لإتاحة الفرص للشركات الأميركية في الخارج تتمثلان في تأمين "تبادلية الدخول إلى السوق" وضمان أن تتنافس كل الشركات وفقاً لذات المجموعة من القواعد. لكن بانسحاب أميركا من معاهدة الشراكة عبر الباسيفيك تكون إدارة ترامب نزعت بطريقة آحادية سلاحها في المنافسة الاقتصادية في آسيا من دون تحقيق أي منفعة بالمقابل. بينما يستمر الأطراف الآخرون

[40] **David Frum, The National Security Strategy Commits the US to a Lonelier and Less Generous Course, Defense One, December 13, 2017.**

في التقدم معاً مع إحراز الصين تأثيراً أكبر في جهودها لإنشاء قواعد ومعايير مشتركة تمنح الأفضلية للشركات الصينية على منافسيها الأميركيين[41].

تفتقر الوثيقة إلى إستراتيجية "جيو–إقتصادية" من خلال تركيزها على "قومية اقتصادية" مهووسة بالتبادل التجاري والاتفاقيات التجارية الثنائية، وهي وضعية لا تقدم الكثير لتحدي الصين في اللعبة "الجيو–إقتصادية" في آسيا. ومن شأن العقلية الصفرية الهادفة لتقليص الخلل التجاري أن تعقّد من العلاقات الاقتصادية مع الحلفاء والشركاء الإقليميين في آسيا، بما يقلص قدرة واشنطن على الهندسة الاقتصادية هناك لصالح الصين. لذا وبالرغم من توجهها الواقعي الواضح تعجز الإستراتيجية عن تقديم خطة طريق "جيو–إقتصادية" شاملة ومتجانسة ترشد السياسة الأميركية تجاه آسيا وطمأنة الحلفاء والشركاء في الإقليم[42]. ترسم الإستراتيجية الخطوط العامة لرؤية اقتصادية لمواجهة التحديات المذكورة حيث:

> ***"ستتبع الولايات المتحدة إستراتيجية اقتصادية من شأنها أن تجدد الاقتصاد الداخلي، وتفيد العمال الأميركيين، وتنشط القاعدة الصناعية الأميركية، وتخلق وظائف للطبقة الوسطى، وتشجع الابتكار، وتحفظ الميزة التكنولوجية، وتحمي البيئة، وتحقق السيطرة الطاقوية."***

تقدم الاستراتيجية موقفاً فيه نوع من إعادة النظر بالعولمة وذلك على ضوء "قلق الناخبين بخصوص المستقبل". تتفادى الإستراتيجية النظرة الانعزالية في حين يبدو أنها "تصحح بعض الشوائب وتُوضح بعض نقاط الغموض في السياسة الخارجية الحديثة للولايات المتحدة، سواء من خلال التشديد على المخاطر المتأتية من الصين وروسيا، أو عدم التشديد على "فعل الخير" العالمي، أو رفض فكرة أن الانتصار العالمي للقيم الليبرالية هو أمرٌ لا مفر منه"[43]. فالإسراتيجية ترفض إيمان أوباما بالحتمية

---

[41] **معهد بروكينغز، مرجع سابق.**

[42] **Jeremy Maxie, Trump's National Security Strategy: Long on Realism, Short on Geoeconomics, The Diplomat, December 23, 2017. https://thediplomat.com/2017/12/trumps-national-security-strategy-long-on-realism-short-on-geoeconomics/.**

[43] **جيفري، مرجع سابق**

العالمية للديمقراطية الليبرالية، **إذ "ليس هناك تطوّرٍ تاريخي يضمن أن النظام السياسي والاقتصادي الحر لأميركا سوف يسود تلقائيّاً"**. وتشير مثل هذه التصريحات، بحسب جيفري، إلى أنه حتى المقاطع التي توحي أكثر من غيرها بالعولمة بشكلٍ معلَن تركّز على الموضوع الأساسي الخاص بالمنافسة العالمية الداروينية تقريباً. ويعتبر شادي حميد، الخبير في معهد بروكينغز، أن هذا التصريح إقرار مهم، وإن بدا دافعه هو توجيه النقد لإدارة أوباما، لأن إيمان أوباما بالتقدم الطبيعي، ولو البطيء، تُرجم بمقاربة سلبية أي "يكفي أن لا تتسبب بضرر"، إلا أن هذه المقاربة أدت وتؤدي عملياً إلى ضرر معتبر[44].

وبرغم المقاربة الحذرة للنظام الدولي ومؤسساته والعمل المتعدد الأطراف، تشير الوثيقة إلى أن "**على الولايات المتحدة أن تقود وتنخرط في الترتيبات المتعددة الأطراف التي تشكّل العديد من القواعد التي تؤثر على المصالح والقيم الأميركية**". هذا يعني، بحسب شابرا، أن الإدارة قررت حالياً، وبالمعنى العام، الانخراط بدل الانسحاب من المنظمات المتعددة الأطراف. وهذا يعني بدرجة ما مغادرة المقاربة التقليدية المحافظة التي كانت أكثر تشكيكاً بهذه المنظمات. وبدل ذلك قررت الإدارة توفير "نيرانها السيادية" للنظام الاقتصادي العالمي[45]. بمعنى أن التشدد الأميركي الرئيسي سيكون في الموضوعات الاقتصادية على المستوى الدولي، فيما ستبدي واشنطن بعض المرونة في الموضوعات الأخرى لتحافظ على حد أدنى من دورها داخل النظام الدولي.

سادساً: الشرق الأوسط

بحسب الإستراتيجية، تهدف الولايات المتحدة إلى أن لا يكون الشرق الأوسط "**ملاذاً آمناً أو أرضاً خصبة للإرهابيين الجهاديين، وأن لا تهيمن عليه أي قوة معادية للولايات المتحدة، وأن يبقى مصدراً لاستقرار سوق الطاقة العالمي**". فيما تكمن مصادر الأزمة، كما يرد في النص، في المنطقة بالتوسع الإيراني، وانهيار الدولة، والإيديولوجية الجهادية، والركود الإجتماعي الاقتصادي، والعداوات

[44] معهد بروكينغز، مرجع سابق

[45] معهد بروكينغز، مرجع سابق

الإقليمية. وفيما يبدو نقداً لمذهبي بوش وأوباما، تشير الإستراتيجية إلى أنه "**لا التطلعات للتحول الديموقراطي ولا عدم الانخراط يمكن أن يعزلنا عن أزمات الإقليم**".

تركز الإستراتيجية في سردها لمشكلات الإقليم على أنه يمثل موطن المنظمات الإرهابية الأخطر في العالم، وأهمها "داعش" و"القاعدة"، التي ساهمت هذه المنظمات في خلق حالة من اللااستقرار في المنطقة. إضافة إلى "استغلال" إيران هذه الحالة لتوسيع نفوذها في المنطقة من خلال وكلائها وشركائها، وهي تواصل زعزعة استقرار المنطقة وإدامة العنف فيها. هذا فضلًا عن استمرارها في تطوير برنامج صواريخها الباليستية، وتعزيز قدراتها الاستخباراتية، وشن الهجمات الإلكترونية، على الرغم من توقيع الاتفاق النووي عام 2015[46].

تسعى الإستراتيجية إلى استغلال مشهد الحروب الأهلية داخل المنطقة وما تسببت به الجماعات الإرهابية من دمار وقتل ومآسٍ إنسانية، للدفع بالصراع العربي الإسرائيلي إلى الخلف والتقليل من دوره في أزمات المنطقة، وفي ذلك تراجع عن ما توصل له تقرير بايكر هاملتون. يشير أبو خليل إلى أن الإستراتيجية تعتنق "فكرة عريقة عند صهاينة أميركا مفادها أن وجود دولة العدوّ لا تشكّل مصدر مشاكل أو إزعاج في المنطقة، مع أن وزير الدفاع الأميركي الحالي كان قد قال في عام 2013 أنه، كقائد للمنطقة الوسطى في القوات الأميركيّة، دفع ثمناً "عسكريّاً وأمنيّاً كل يوم" بسبب الانحياز الأميركي لإسرائيل"[47]. فأزمات المنطقة سببها الإرهاب وإيران، فيما الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مجرد عارض لهذه الأزمات، بحسب الوثيقة التي تنص أنه:

> "***على مدار عقود كان الحديث عن أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو العقبة الأساسية التي منعت تحقيق السلام والرخاء في المنطقة. أما اليوم فتهديدات المنظمات الجهادية الإرهابية والتهديد من إيران تخلق إدراكاً بأن إسرائيل ليست مصدراً لمشاكل الإقليم. وقد وجدت الدول بشكل متزايد مصالح مشتركة مع إسرائيل لمواجهة التهديدات الإيرانية***".

---

[46] **وحدة تحليل السياسات، إستراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب: هل تحمل جديدًا؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، 27 كانون الأول 2017.**

[47] **أبو خليل، مرجع سابق.**

فيما تبنت إستراتيجية أوباما 2015 مقاربة معاكسة إذ اعتبرت أن حل هذا الصراع يمثل معالجة لأحد الأسباب الجذرية لمعضلة الإستقرار في المنطقة. إن تحقيق "الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يلزمه أيضاً تقليص الأسباب الكامنة للصراع.... نحن نبقى ملتزمين تجاه انهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال حل الدولتين التي يضمن أمن إسرائيل وفلسطين قابلة للحياة"، نصت الوثيقة[48].

ترى الوثيقة أن موقف الشركاء في المنطقة لمواجهة الإرهاب يشكل فرصة تعاون أكبر لتحقيق الاستقرار ولإقامة توازن قوى في صالح الولايات المتحدة. وتتحدث الوثيقة عن دعم الإصلاح التدريجي والمساعدة على قيام مجلس تعاون خليجي قوي ومتكامل، وإقامة شراكة استراتيجية بعيدة الأمد مع العراق كدولة مستقلة، وإيجاد تسوية للحرب السورية تضمن عودة اللاجئين، وتسهيل عملية سلام شاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومنع إيران بالتعاون مع الحلفاء من حيازة السلاح النووي، وتشجيع تحديث الاقتصاد لا سيما في السعودية ومصر، وتعزيز فتح الأسواق والمجتمعات. وعسكرياً ستحافظ الولايات المتحدى على التواجد الضروري لحماية أميركا والحلفاء من الهجمات الإرهابية ولضمان توازن قوى في صالح أميركا، إلى جانب التعاون في قضايا مكافحة الإرهاب وأنظمة الدفاع الصاروخي.

لم يجتذب الشرق الأوسط اهتماماً مركزياً داخل الوثيقة التي لم تقدم جديداً إلا محاولة تكريس ضرورة التعاون العربي "الإسرائيلي" بوجه إيران، ونفي أن يكون الصراع "الفلسطيني – الإسرائيلي" منشأ أزمات المنطقة. إلا أن لغة الخطاب تجاه الشرق الأوسط تتسم بالإقرار بتوازنات القوى الحالية وبحدود القوة الأميركية وغياب أية نية لتدخل عسكري واسع واستمرار تفويض القضايا للحلفاء. فبحسب الوثيقة "**ينبغي أن نكون واقعيين في توقعاتنا للإقليم من دون أن نسمح للتشاؤم أن يشوّش على مصالحنا ورؤيتنا لشرق أوسط حديث**".

[48] **The White House**, **National Security Strategy**, **February 2015**, **p.26**.

سابعاً: قضايا متفرقة

1- **الديموقراطية:** تخلو الإستراتيجية من فكرة "نشر الديموقراطية" وتتعهد بأن أميركا "لن تفرض قِيمها على الآخرين"، مع التشديد بدلاً من ذلك على الشراكة القائمة على الإرادة الحرة والمصالح المشتركة[49]. فالوثيقة تتخلى عن فكرة أن "المثل الأميركية" هي بذاتها ميزة تنافسية للولايات المتحدة وتشير إلى التراجع عن تقليد نشر الديموقراطية وما يعنيه ذلك من نقد ضمني لنظرية السلام الديموقراطي[50]. تتحدث الوثيقة عن الديموقراطية ودور القانون والحرية لكن دون حديث عن "نشرها" إلا بلغة مشروطة وخالية من الحماسة، كما تتجاهل الوثيقة أن "دعمنا للحرية وتوسيع الديمواقرطية هو في الحقيقة ذخر عظيم وسلاح قوي بالفعل"، بحسب أليوت أبرامز[51].

تنص الوثيقة على أنه "**ليس هناك عمل أعظم لتعزيز الحقوق الفردية من هزيمة الإرهابيين الجهاديين والمجموعات الأخرى التي تثير الكراهية واستخدام العنف لتعزيز إيديولوجياتهم الإسلامية الفوقية**". لذا تلاحظ تامارا ويتس أن إدارة بوش جادلت أن تعزيز الحرية والديموقراطية كان وسيلة مركزية لهزيمة إيديولوجية "الإرهاب الجهادي". بينما تقارب إدارة ترامب الموضوع بالعكس، أي أن هزيمة "الإرهاب الجهادي" هو الآلية الأعظم التي يمكن تصورها لتعزيز الحقوق الفردية[52].

2- **التحالفات:** تحافظ الوثيقة في الشكل على لهجة إيجابية تجاه الحلفاء والشركاء في سبيل مواجهة الإرهاب والتعاون العسكري والإقتصادي. أما في المضمون فتعكس الإستراتيجية خطاب ترامب وإن بطريقة ملطّفة، حيث تطالب الوثيقة الحلفاء بأن يكونوا عنصر قوة

---

[49] هذه اللغة قريبة من خطاب التتويج الثاني لبوش "أميركا لن تفرض أسلوبنا للحوكمة على من لا يرغبون بذلك. هدفنا بدل ذلك هو مساعدة الأخرين ليجدوا صوتهم ويحققوا حريتهم ويصنعوا طريقهم الخاص".

[50] **Patrick Tucker**, **New National Security Strategy Sees Rising Russia**, **Retreat on 'Democratic Peace**, **Defense One**, **December 18**, **2017**.

[51] **Abrams**, **op**. **cit**.

[52] معهد بروكينغز، مرجع سابق.

وتكامل مع الولايات المتحدة مع ما يستلزمه ذلك من تحديث قواتهم العسكرية وتطوير ممارساتهم الاقتصادية والانخراط في مواجهة الإرهاب، بدل أن يتكلوا على الولايات المتحدة.

فتنص الوثيقة على أن "**الحلفاء والشركاء يضخّمون قوتنا، ونتوقع منهم أن يحملوا حصة عادلة من عبء المسؤولية في الحماية من التهديدات المشتركة**". فالتحالفات الأميركية يجب أن تنعكس على المصالح الأميركية المباشرة سواء في جلب منافع أو توفير أكلاف، وليس فقط ضمان استقرار النظام الدولي أو حفظ التوازنات في اقاليم متعددة. "**نحن نطوّر سياسات تمكننا من تحقيق أهدافنا في حين يحقق شركاؤنا أهدافهم**"، تقول الوثيقة. وقد لاحظ توماس هيل أن ترامب يعطي الأولوية للعلاقات ذات المدى القصير المرتكزة على المعاملات مقابل العلاقات المستدامة المرتكزة على القِيم[53]. فسياسات ترامب جعلت الحلفاء أقل ثقة، والخصوم أكثر جرأة كون ترامب أظهر التحالفات الأميركية أنها "مشروطة وتعامل معها بطريقة غير لائقة"[54].

التركيز على الحاجة إلى حلفاء أقوياء غير معتمدين على الدعم الإميركي، إلا استثناء، ينعكس في الفقرة التالية: "**بعكس طبيعة المساعدات التي يقدمها المنافسون والتي تؤدي للإضرار بالدولة الممنوحة وتكرّس التبعية، فإن هدف المساعدات الخارجية للولايات المتحدة هو أن ينهي الحاجة إليها. الولايات المتحدة تبحث عن شركاء أقوياء وليس ضعفاء**". ترى تمارا وايتس من معهد بروكينغز أنه لتنفيذ هذا الوعد ينبغي أن تتوفر جهوزية لدى دافعي الضرائب الأميركيين للالتزام بتأمين موارد للمساعدات الخارجية حتى حينما لا تُنتج هذه المساعدات عوائد قصيرة الأمد أو أرباحاً للأعمال الأميركية[55].

3- **التغير المناخي:** تتجاهل الإستراتيجية أن التغير المناخي يمثل تهديداً للأمن القومي كما في إستراتيجية أوباما، فيما يستمر البنتاغون في تصنيفه كتهديد للأمن القومي لا سيما لما ينتجه من موجات لجوء حول العالم. وينسجم هذا التوجه مع رؤية ترامب الذي وقّع على

---

[53] معهد بروكينغز، مرجع سابق.

[54] **Kori Schake**, **How to Grade Trump's National Security Strategy on a Curve**, **Foreign Policy**, **December 19**, **2017**.

[55] معهد بروكينغز، مرجع سابق.

انسحاب أميركا من اتفاقية باريس للمناخ بعد أن كانت الولايات المتحدة انضمت إليها في كانون الأول 2015[56]. وبدل ذلك يجري التركيز على الحاجة لتحقيق "تفوّق طاقوي"، حيث تشير الوثيقة إلى أنه "**في حين تستمر السياسات المناخية في تشكيل نظام الطاقة العالمي فإن القيادة الأميركية سيكون لا غنى عنها في مواجهة أجندة طاقوية معادية للنمو**".

تركز الوثيقة على زيادة الميزات التنافسية للاقتصاد الأميركي، وهذه هي الأولوية، الأمر الذي يحكم المقاربة تجاه التغير المناخي، إذ من شأن اتفاقية المناخ أن تفرض قيوداً وأعباء على الصناعات الأميركية ستؤدي إلى حرمان الأميركيين من وظائفهم ووضع دول أخرى كبرى في وضعية تنافس أفضل، بحسب ترامب[57].

4- تقدم الوثيقة خطاباً تهويلاً عن الصين في الإقليم "الهندي – الباسيفيك"[58] باعتبارها تستخدم العقوبات والإغراءات الاقتصادية والتهديدات وبناء القوة العسكرية والاستراتيجيات التجارية واستثمارات البنى التحتية بهدف تحقيق طموحاتها الجيوبولتيكية، وتهديد التجارة الحرة في بحر الصين، واختراق السيادة الوطنية لدول المنطقة وزعزعة الاستقرار الإقليمي. بناء عليه تحاول الوثيقة تقديم الدور الأميركي في تلك المنطقة على أنه استجابة لدعوات دول المنطقة لاحتواء الدور الصيني، وتؤكد على تطوير التعاون والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. إلا أن انسحاب إدارة ترامب من معاهدة الشراكة العابرة للباسيفيك يضع كل هذه الدعوات موضع شك عميق ويُظهر الولايات المتحدة فاقدة للإرادة الحقيقية للعب دور "قيادي" في المنطقة.

---

[56] لمزيد من التفصيل حول تخفيض أهمية التهديد المناخي، راجع: جيميس ستار فيديس، التهديد الأكثر إلحاحاً لأميركا، صحيفة الحياة، 15 كانون الثاني 2018.

[57] لمزيد من التفصيل راجع:

The Guardian, Trump drops climate change from US national security strategy, December 19, 2007. https://www.theguardian.com/us-news/2017/dec/18/trump-drop-climate-change-national-security-strategy.

[58] يلاحظ هنا تعديل في تسمية الإقليم، حيث واظب الخطاب الأميركي على تسميته بإقليم آسيا والباسيفيك، والتحول نحو مصطلح "الهندي" يمثل جزء من الخطاب العدائي تجاه الصين.

الخلاصة

تعكس الإستراتيجية الصراع العميق بين البيت الأبيض ومؤسسة الأمن القومي وكذلك حالة التوازن بينهما. وتجمع الإستراتيجية المعلنة بين الشعبوية القومية ومواقف اليمين المتشدد في السياسة الخارجية، ومواقف المؤسسة الحاكمة. إن مقارنة خطاب ترامب للإعلان عن الإستراتيجية بوثيقة الإستراتيجية نفسها تكشف عن تناقض بيّن في عدد من الملفات، وهو ما يشير إلى أنها عكست توازنات المهنيين المحترفين والسياسيين والأيديولوجيين داخل إدارته[59].

إلى هذه التناقضات داخل الوثيقة، تعرضت الإستراتيجية لعدة انتقادات منها: أنها فشلت في تحويل شعار ترامب "أميركا أولاً" إلى مذهب في السياسة الخارجية، وفي ربط الأهداف الطموحة بوسائل وطرق، وفي تحديد الأولويات بين الأهداف[60]. وبشكل عام تفتقد الإستراتيجية الدقة في تحديد الأهداف ولا تشير إلى التكاليف والموارد اللازمة ولا خطط عمل واضحة[61]. ويرى المسؤول السابق في مجلس الأمن القومي الأميركي ستيف سايمن إن الاستراتيجية تقليدية لا تشتمل على أية أفكار يمكن اعتبارها نهجاً خاصاً للرئيس. ويضيف "رأينا مثلاً في سياسة جورج بوش طرح فكرة "الضربات الاستباقية" التي تحولت إلى منهج للإدارة، أو في سياسة رونالد ريغان عبارة "السلام عبر القوة" وهذه السياسة نجم عنها انهيار الاتحاد السوفياتي"[62]. أما الكاتب في مجلة فورين بوليسي ميكا زينكو فيرى أن الوثيقة فشلت في أن تتعامل مع أي تهديدات أو مخاطر داخلية يتعرّض لها الأميركيون بشكل يومي، ولا سيّما الأمراض[63].

---

[59] مثلًا، لا تستخدم الوثيقة تعبير "الإرهاب الأصولي الإسلامي" الذي أورده ترامب في خطابه، بل تستخدم بدلًا منه "الجهاديين الإرهابيين".

[60] **Rebecca Friedman Lissner**, **The National Security Strategy Is Not a Strategy**, **Foreign Affairs**, **December 21**, **2017**.

[61] **Anthony H. Cordesman**, **President Trump's New National Security Strategy**, **Center for Strategic and International Studies**, **December 18**, **2017**.

[62] الجزيرة نت، إستراتيجية ترمب الأمنية...خطة ثورية أو كلام مكرر، تقرير حلقة برنامج "من واشنطن"، 23 كانون الأول 2017.

[63] وذكر الكاتب الأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي والسكري التي تحصد كل عام أرواح قرابة 2.5 مليون أميركي وتكلف مليارات الدولارات، والمشروبات التي تحتوي على السكر وتتسبب في وفاة ما يقدر بـ 25 ألف شخص. ومضى الكاتب يعدد الأمراض وأسباب الموت في أميركا بالأرقام والإحصائيات. واختتم بأن هذه الإستراتيجية ربما تزعم أنها ستضع أميركا أولاً في العالم بسياستها الخارجية، لكنها لن تضع الأميركيين أولاً لأنها لا تفهم أن أخطر المهددات للأميركيين داخلية المنشأ. راجع:

في المقابل يرى مؤيدو الإستراتيجية أنها نجحت في التوفيق بين تفادي السقوط في فخ الانعزالية وعدم الانجرار إلى تحالفات دولية لا تكون الولايات المتحدة هي القائدة فيها، ولا يقوم الحلفاء بتقاسم الأعباء كما يفترض بهم[64]. وبعبارة كوردسمان فإن الاستراتيجية قدمت رؤية محافظة للدور الأميركي، إلا أنها أيضاً رؤية عالمية جداً، رؤية تربط بوضوح بين أولويات الرئيس المحلية مع الدور والقيادة الأميركية خلف البحار[65].

تعكس الاستراتيجية قلقاً عميقاً كامناً في واشنطن من تحولات النظام الدولي، الذي لم يعد موضع إجماع في واشنطن، إذ تتحدث الوثيقة عن هذا النظام من دون حماسة بل وتنتقده كونه يتيح لخصوم الولايات المتحدة استغلاله لتحصيل مزايا تفاضلية بوجهها. ويُلاحظ أن التعابير "الدفاعية" تطغى داخل النص، فالسياق يُبرز دولة في وضعية قلق وتراجع وتهديد بوجه قوى صاعدة وعالم متغير. وتبدو في الوثيقة نزعة قومية غير مسبوقة تتبنى التعامل الانتهازي مع المؤسسات المتعددة الأطراف، وتجعل من المكاسب الأميركية المباشرة في الأمن والاقتصاد المعيار الأساس للسياسات الأميركية بدل الحديث عن قيادة النظام الدولي ونشر الليبرالية والديموقراطية. وتظهر الولايات المتحدة في الوثيقة كلاعب يحاول النهوض للمشاركة من موضع متأخر في السباق الدولي، لاعب يحاول استعادة المبادرة بعد أن ساد إيمان عميق بأن التاريخ وحده سيدفع أميركا إلى المقدمة.

وتشير الإستراتيجية إلى انزياح واضح من الخطاب "الليبرالي" نحو مقاربة واقعية بشكل لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الباردة، وهذا ما يدفع واشنطن، بحسب ما تُبيّن الوثيقة، إلى إعادة الاستثمار في تحديث قواتها العسكرية والانخراط في المجالات الجديدة للحرب كالمجال السايبري والمعلومات والبيانات التي غيّرت المفهوم التقليدي للردع. والإقتصاد هو الرافعة الأساسية للوثيقة وكل ما عداه يدور حوله، ولذا يصبح الدور العالمي للولايات المتحدة كتابع وملحق للنجاحات الاقتصادية التي ستحتاج إلى صورة أميركا القوية مجدداً لكن من دون استخدام القوة بل فقط استعراضها، وذلك بعكس المقاربة التي ترى أن الرفاه الأميركي يبدأ من دور واشنطن في الخارج ويثمر في الداخل.

ختاماً نشير إلى جملة تأثيرات محتملة لهذه الإستراتيجية على الشرق الأوسط في حال التزمت إدارة ترامب بمضامينها:

الجزيرة نت، إستراتيجية ترمب الأمنية.. مطامح التفرد بمواجهة مخاطر التبدد، 19 كانون الأول 2017.

[64] **جيفري، مرجع سابق.**

[65] **Cordesman**, **op**. **cit**.

1- المقاربة الحذرة للتدخلات العسكرية حول العالم ستستمر في فرض ضغوط وقيود على دور أوسع للولايات المتحدة داخل المنطقة، ما يعني أن المبادرة الأميركية في الشرق الأوسط ستبقى منضبطة إلى حد بعيد ضمن سقف التوازنات القائمة.

2- العلاقة المشروطة والانتهازية مع الحلفاء، ستزيد من احساس الحلفاء الإقليميين لواشنطن بالحاجة إلى الاستمرار في تطوير أدوار خاصة بهم والانفتاح على مزيد من القوى الدولية، بمعنى تعميق الادراك أن التحالف مع أميركا لم يعد كافياً بذاته لضمان مصالحهم القومية. وهذه الانتهازية يمكن أن تعزز من الانقسامات داخل المحور التقليدي مع تعميق التوتر السعودي – الإماراتي / القطري – التركي، إذ لا يبدو أن للادارة الأميركية مقاربة واضحة أو إرادة سياسية وربما قدرة على إعادة التجانس بين هذه المكونات. يُلاحظ في هذا السياق غياب أي ذكر لتركيا وقطر في الوثيقة التي تشير للحلفاء في مصر والسعودية.

3- يخلو التقرير من العداء التقليدي ضد "النظام السوري"، ويتحدّث فقط عن عودة اللاجئين إلى وطنهم، ومن دون الإشارة إلى "المعارضة السوريّة ". وربما يعكس هذا الحذر غياب التوافق داخل الإدارة الأميركية حول الأزمة السورية في مرحلة ما بعد داعش، أم أنه غموض متعمد كي لا تلزم الإدارة الأميركية نفسها بأية خيارات في ظل القيود المتعددة عليها داخل الميدان السوري بفعل جملة من التناقضات مثل الموقف من الأكراد بما يثير حفيظة تركيا، أو الموقف من النظام بما يثير قلق روسيا.

إذاً، في الشأن السوري لا يبدو أن الإدارة الأميركية مقبلة على تغيير مقاربتها الحالية. وهي مقاربة تريد من خلالها امتلاك حق "فيتو" على أي مسار للتسوية، ومنع الدولة السورية من استعادة بعض المناطق المفتاحية سواء شرق الفرات او في التنف والمنطقة الجنوبية، وابقاء النظام السوري ضعيفاً من خلال منع عمليات اعادة اعمار واسعة، وابقاء تواجد عسكري مباشر كرسالة لإيران وحلفائها أنها قادرة على فرض بعض الخطوط الحمر، مع محاولة الحفاظ على حد أدنى من التفاهمات مع اللاعب الروسي، ومحاولة منع وقوع مواجهة كردية – تركية مفتوحة في الشمال السوري.

4- تركز الوثيقة أنه على الرغم من الهزائم التي تعرضت لها داعش والمجموعات المرتبطة بالقاعدة، إلا أن هذه المجموعات ما زالت موجودة ولديها القدرة على ممارسة الارهاب حول العالم. وبالتالي فإن "الحرب الطويلة" ضدها يجب أن تستمر لضربها في "مهدها" لا سيما على المستوى الايديولوجي وقنوات التمويل والتجنيد. ما يُشير أن الإدارة الأميركية ستستمر في شرعنة تدخلاتها الحالية في

المنطقة تحت عنوان رئيسي عنوانه مكافحة الإرهاب "الجهادي"، وهو عنوان يمثّل في ذات الوقت مدخلاً لتعزيز المواجهة مع إيران التي أصبحت أولوية مطلقة من الناحية العملية.

5- السياق العام للوثيقة لا يُبرز الشرق الأوسط باعتباره المصدر الأساسي للتحديات والتهديدات بل منطقة "آسيا – الباسيفيك" حيث الصين وروسيا وكوريا الشمالية. وهذا الأمر مرتبط بأن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر أن "المنافسة الإستراتيجية بين الدول، وليس الإرهاب، هي حالياً الهاجس الأساسي في الأمن القومي الأميركي"، بحسب "استراتيجية الدفاع الوطني" الأميركية التي نُشرت مؤخراً [66]. وهذه الدول التي تمتلك قدرة المنافسة الإستراتيجية بوجه الولايات المتحدة تقع في معظمها خارج المجال الشرق أوسطي.

وهذا يؤشر أن مبدأ أوباما بالتحول نحو شرق آسيا لا يزال له آثاره باعتباره لم يكن مجرد "خيار" لإدارة أميركية بل "ضرورة" فرضتها اختلالات توازن القوى في النظام الدولي على إدارة ترامب أيضاً. إلا أن الفارق أن أوباما حاول إدارة الإقليم عبر ترتيبات ذات طابع تصالحي مع إيران وإشغالها بحروب عبر الوكلاء لتتمكن واشنطن من نقل تركيزها نحو العمق الآسيوي، فيما ترامب يحاول أن يضبط التوازن الإقليمي من خلال استراتيجية احتواء إقليمية برعاية أميركية.

فالاتجاه العام للوثيقة هو اتجاه آسيوي أكثر منه شرق أوسطي، وهو ما يُفترض أن يُقلص الضغوط الأميركية داخل المنطقة. إلا ان الفارق يكمن في قابلية الشرق الأوسط أكثر من شرق آسيا للمبادرات الأميركية نتيجة تفككه وانقساماته وترهل الدول الوطنية وغياب البنى الإقليمية فيه، فيما مساحات الفراغ وقدرة المغامرة في شرق آسيا محدودة ولذا يظهر الأميركي أكثر جرأة في منطقتنا بالرغم من أن هاجسه الآسيوي أصبح مركزياً.

6- إن اللهجة الحادة والعدائية تجاه كل من روسيا والصين، قد يكون من شأنها أن تحفز سياسات كلا الدولتين داخل الشرق الأوسط في سبيل تعزيز التوازن بوجه الولايات المتحدة. من غير الممكن أن تقبل الصين أن تحصر نطاق التنافس مع أميركا في شرق آسيا، أي المحيط الحيوي المباشر للصين، بل ستفضّل الصين أن توازن القوة الأميركية في ساحات حيوية لواشنطن يأتي الشرق الأوسط في مقدمتها.

---

[66] **The US Department of Defense, Summery of National Defense Strategy, 2018, p. 1. https://www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2018-National-Defense-Strategy-Summary.pdf.**

7- بخصوص "إسرئيل"، هي لم ترد إلا ثلاث مرات وضمن فقرة واحدة مرتبطة بالصراع "الفلسطيني – الإسرائيلي" ذكرناها في معرض النص. وبالمقارنة مع استراتيجية أوباما 2015، تبدو الاستراتيجية الحالية أقل حماسة لإسرائيل، خطابياً على الأقل. حيث اعتبرت استراتيجية أوباما أن الشراكة الأمنية مع "إسرائيل" والروابط بين الشعبين الأميركي والإسرائيلي هي ضرورية لتعزيز المصالح الأميركية، كما أكدت على الالتزام المتين بالأمن الإسرائيلي. وربما تعمّدت إستراتيجية أوباما إبراز هذه التأكيدات لامتصاص التوترات التي كانت تعصف حينها بين إدارته وحكومة نتنياهو.

8- بالمجمل تسعى الوثيقة فيما يخص الشرق الأوسط إلى اعادة تقديم الصراع في المنطقة على أنه بين محورين، بين "حلفاء وشركاء" الولايات المتحدة بقيادة واشنطن من جهة، وإيران وحلفائها والإرهاب "الجهادي" من ناحية أخرى، في حين كانت مقاربة أوباما أن الصراع هو مجرد حرب مذهبية وصراع قوى إقليمية تقف الولايات المتحدة على هامشه. في العمق، ما تزال إدارة ترامب تلتزم إلى حد بعيد بمبدأ "القيادة من الخلف" الذي أرساه أوباما، إلا أنها تقدم نفسها جزءاً أصيلاً داخل الصراع وليس على هامشه وذلك باعتبار أن التوازنات مع محور المقاومة في مرحلة "ما بعد داعش" توجب مثل هذا الانزياح الأميركي.

ثبت المحتويات

المقدمة 1

أولاً: موجز في الركائز الأربع 4

ثانياً: "أميركا أولاً" 6

ثالثاً: عالم تنافسي 9

رابعاً: مصادر التهديد 12

خامساً: الاعتراف المشروط بالنظام الاقتصادي الدولي 18

سادساً: الشرق الأوسط 22

سابعاً: قضايا متفرقة 25

الخلاصة 28

مؤسســـة علميــة متخصّصــة تُعنى بحـقلي الأبحـــاث والمعلومـات، وتهتـم بالقضـــايا الاقتصاديــة والاجتماعيــة وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحـوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610

فاكس 01/836611

خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي

Baabda 10172010

P.O.Box: 27/47

Beirut - Lebanon